

الجمعية الإسلامية في جزيرة الأمير إدوارد
MUSLIM COMMUNITY ASSOCIATION OF PRINCE EDWARD ISLAND
MCAPEI

سياسة الزكاة والتكافل والتضامن

ZAKAH & SOLIDARITY POLICY

لجنة الزكاة والتكافل والتضامن	الجهة المسؤولة
سبتمبر 2026	تاريخ السريان
مجلس إدارة الجمعية الإسلامية في جزيرة الأمير إدوارد	الجهة المعتمدة
القرآن الكريم والسنة النبوية، دستور ولوائح الجمعية، والقوانين الكندية	المرجعية

المقدمة

تلتزم الجمعية الإسلامية في جزيرة الأمير إدوارد بخدمة مجتمعنا المسلم من خلال العمل كمنظمة مؤسسية ومنهجية تتسم بالشفافية والعدالة والمساءلة وباعتبارها منظمة تعمل وفق نظام مؤسسي واضح، تحرص الجمعية على إدارة جميع أعمالها وأنشطتها وفقاً للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ذات الصلة (CRA) ودستور الجمعية ولوائحها الداخلية، والقوانين الكندية المعمول بها، ومتطلبات وكالة الإيرادات الكندية والزكاة إحدى الفرائض الأساسية في الإسلام، وهي أمانة يجب إدارتها بمسؤولية وتوزيعها على من يستحقها وفقاً لأحكام الإسلام قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾ — سورة التوبة: 60

كما أكد النبي محمد ﷺ على مسؤولية المسلمين في مساعدة المحتاجين، ورعاية أفراد المجتمع، وحماية حقوقهم وكرامتهم هذه السياسة الخاصة بالزكاة والتكافل والتضامن لضمان تقديم المساعدة من خلال نظام واضح MCAPEI وانطلاقاً من هذه المبادئ، وضعت وموحد وعادل، بدلاً من الاعتماد على القرارات الفردية. ويتمثل هدفنا في ضمان أن يحصل كل مستحق على الدعم الذي يستحقه، وأن يتم في الوقت نفسه التعامل مع غير المستحقين باحترام وعدالة.

أهداف السياسة

تهدف هذه السياسة إلى:

- ضمان إدارة وتوزيع الزكاة وفقاً للمبادئ والأحكام الإسلامية.
- وضع آلية واضحة وموحدة لتقديم طلبات المساعدة.
- حماية سرية وخصوصية وكرامة المتقدمين.
- ضمان العدالة والمساواة في التعامل مع جميع أفراد المجتمع.
- منع المحاباة أو النفوذ الشخصي أو القرارات الفردية.
- ضمان الإدارة المسؤولة لأموال الزكاة والتكافل والتضامن.
- تعزيز ثقة المتقدمين والمتبرعين بأن الأموال تتم إدارتها من خلال نظام مؤسسي واضح.
- CRA والقوانين الكندية ومتطلبات MCAPEI ضمان الالتزام بدستور ولوائح.

من يمكنه التقدم بطلب؟

يمكن لأي فرد أو أسرة من أفراد مجتمعنا ممن يعتقدون أنهم يواجهون صعوبات مالية أو قد يكونون مستحقين للزكاة أو للمساعدة ضمن برنامج التكافل والتضامن أن يتقدموا بطلب رسمي.

وتشجع الجمعية جميع أفراد المجتمع الذين يعتقدون أنهم مستحقون على عدم الشعور بالخجل أو الإحراج من تقديم الطلب. فالزكاة ليست مئة شخصية من شخص إلى آخر، وإنما هي فريضة شرعية لها مصارف محددة ومستحقون محددون. لذلك، إذا كان الشخص يعتقد أنه قد يكون مستحقاً للزكاة، فعليه تعبئة نموذج الطلب وترك مهمة تقييم حالته إلى لجنة الزكاة والتكافل والتضامن.

مهم: تقديم الطلب لا يعني بالضرورة الموافقة عليه، وإنما يمنح المتقدم فرصة لتقييم حالته بصورة عادلة وسريّة وموضوعية.

نموذج طلب المساعدة

يجب تقديم جميع طلبات الزكاة أو المساعدة من خلال نموذج طلب الزكاة والتكافل والتضامن الرسمي. ويهدف النموذج إلى جمع المعلومات الضرورية التي تساعد اللجنة على فهم ظروف المتقدم وإجراء تقييم عادل: وقد تشمل المعلومات المطلوبة، حسب الحالة:

- بيانات المتقدم وأفراد الأسرة.
- عدد أفراد الأسرة والمعالين.
- معلومات العمل والدخل.
- تكاليف السكن والمصاريف الأساسية.
- المساعدات الحكومية أو مصادر الدعم الأخرى.
- الالتزامات المالية المهمة.
- عدد الأطفال وأعمارهم.
- نوع المساعدة المطلوبة.
- ما إذا كانت الحاجة مؤقتة أو مستمرة.
- أي معلومات أو مستندات داعمة قد تكون مطلوبة بشكل معقول.

السرية وحماية الخصوصية

تُعد السرية مبدأً أساسياً في هذه السياسة.

جميع المعلومات التي يقدمها المتقدمون تعتبر سرية للغاية.

ولا يجوز الاطلاع على معلومات المتقدم إلا من قبل الأعضاء المخولين من لجنة الزكاة والتكافل والتضامن ممن يحتاجون إليها لأداء مسؤولياتهم.

وتلتزم اللجنة بما يلي:

- حماية هوية المتقدم ومعلوماته الشخصية.
- الحفاظ على سرية ظروفه المالية والأسرية.
- عدم مناقشة الحالات الفردية خارج الإطار المصرح به.
- حماية المتقدم من الإحراج أو الكشف غير الضروري عن ظروفه.
- حفظ جميع السجلات بطريقة آمنة ومسؤولة.
- ولا ينبغي لأي متقدم أن يشعر بالقلق من أن تقديمه طلباً للحصول على المساعدة سيؤدي إلى معرفة ظروفه الشخصية داخل المجتمع.
- نريد أن يشعر كل متقدم بالأمان والاحترام والكرامة والحماية.

عملية المراجعة وتحديد الاستحقاق

بعد تقديم الطلب، تقوم لجنة الزكاة والتكافل والتضامن بمراجعته بصورة سرية وموضوعية.

وتقوم اللجنة بتقييم المعلومات المقدمة وتحديد مدى استحقاق المتقدم بناءً على:

- مبادئ وأحكام الزكاة في الإسلام.
- الظروف المالية والأسرية للمتقدم.
- المعايير والإجراءات المعتمدة من MCAPEI.
- توفر أموال الزكاة والتكافل والتضامن والاستخدام المناسب لها.
- القوانين الكندية ومتطلبات المعمول بها CRA.
- وعند الحاجة، يجوز للجنة طلب معلومات إضافية أو توضيحات أو مستندات داعمة قبل اتخاذ القرار.
- وبعد استكمال التقييم، تحدد اللجنة نوع المساعدة ومستواها ومدتها وفقاً للحالة.

نوع ومدة المساعدة

وفقاً لظروف المتقدم، يمكن تقديم المساعدة في أحد الشكليين التاليين

- أ. مساعدة لمرة واحدة: تقدم للحالات الطارئة أو الاحتياجات المالية المؤقتة أو المحددة
 - ب. مساعدة دورية: تقدم للأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية مستمرة ويستوفون شروط الحصول على الدعم المستمر
- وتحدد اللجنة قيمة المساعدة وتكرارها ومدتها وموعد مراجعة الحالة، وذلك بناءً على ظروف كل حالة والموارد المتاحة
- وقد تتم مراجعة المساعدات الدورية بشكل منتظم للتأكد من استمرار استحقاق المتقدم وعدم تغير ظروفه
- والهدف من هذه المراجعة هو ضمان استمرار وصول موارد الزكاة إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها فعلاً

الدعم الإضافي للأسر المستحقة

قد تتيح أهلية الحصول على الزكاة والمساعدة إمكانية الحصول على أشكال إضافية من الدعم المجتمعي، وفقاً للحاجة والبرامج والموارد المتاحة

- أ. السلل الغذائية: يحق للمتقدمين المستحقين الحصول على دعم السلل الغذائية، وفقاً لتوفر البرنامج والموارد
 - ب. الملابس الشتوية: يمكن توفير الملابس الشتوية عند وجود حاجة فعلية، وخاصة خلال فصل الشتاء
 - ج. الرسوم الدراسية للمدرسة الإسلامية: يتم إعفاء أبناء الأسر المستحقة من رسوم المدرسة الإسلامية التابعة لـ MCAPEI
- وتهدف هذه المساعدات إلى ضمان ألا تمنع الصعوبات المالية الأسر من تلبية احتياجاتها الأساسية أو تمنع الأطفال من المشاركة في التعليم الإسلامي

العدالة والمساواة في المعاملة

تلتزم بمعاملة جميع المتقدمين بالعدل والاحترام والكرامة

ولا يجوز منح المساعدة لمجرد وجود علاقة شخصية مع أحد أعضاء مجلس الإدارة، أو علاقة شخصية مع أحد أعضاء اللجنة، أو نفوذ أو تأثير شخصي، أو صداقة، أو مكانة اجتماعية، أو طلب فردي خارج الإجراءات المعتمدة

وفي المقابل، لا يجوز حرمان أي شخص مستحق من المساعدة بسبب خلاف شخصي أو علاقة شخصية أو رأي فردي

لا يملك أي شخص بمفرده صلاحية منح المساعدة لشخص غير مستحق أو إيقاف المساعدة عن شخص مستحق خارج الإجراءات والنظام المعتمد

ويجب أن تتبع جميع القرارات هذه السياسة والإجراءات المعتمدة

من أجل ضمان العدالة والمساواة بين جميع أفراد مجتمعنا | ويُعد هذا النظام أحد أهم الوسائل التي تعتمد عليها

تضارب المصالح

يجب على جميع أعضاء اللجنة العمل بنزاهة وحيادية وأمانة

إذا كانت لدى أحد أعضاء اللجنة علاقة شخصية أو عائلية أو مالية أو أي علاقة وثيقة مع أحد المتقدمين يمكن أن تؤثر على القرار، أو قد يُنظر إليها على أنها تؤثر عليه، فيجب على العضو الإفصاح عن تضارب المصالح المحتمل والامتناع عن المشاركة في تقييم الحالة أو اتخاذ القرار، عند الاقتضاء

ويهدف ذلك إلى حماية المتقدم ونزاهة اللجنة وثقة المجتمع

مسؤوليات لجنة الزكاة والتكافل والتضامن

تتولى اللجنة مسؤولية إدارة وتنفيذ هذه السياسة

وتشمل مسؤولياتها

- استقبال ومراجعة الطلبات
- تحديد الاستحقاق
- الحفاظ على السرية
- تحديد نوع ومستوى الدعم المناسب

- متابعة المساعدات المستمرة
- إجراء المراجعات الدورية
- حفظ السجلات المناسبة
- ضمان الاستخدام المسؤول لأموال الزكاة والتكافل والتضامن
- تقديم التقارير المناسبة إلى مجلس إدارة
- الحفاظ على سرية هوية المتقدمين ومعلوماتهم الشخصية
- ضمان توافق الإجراءات مع المبادئ الإسلامية
- MCAPEI الالتزام بدستور ولوائح
- المعمول بها CRA الالتزام بالقوانين الكندية ومتطلبات
- وتعمل اللجنة باعتبارها أمانة على أموال الزكاة الخاصة بالمجتمع، وليست سلطة على الأشخاص الذين يطلبون المساعدة

الشفافية والمساءلة

بأن الشفافية لا تعني الكشف عن الظروف الشخصية للأشخاص الذين يتلقون المساعدة MCAPEI تؤمن بالشفافية الحقيقية تعني وجود نظام واضح وعادل وموحد يستطيع أفراد المجتمع فهمه والثقة به وتضمن هذه السياسة أن يتبع الجميع نفس إجراءات تقديم الطلب، وأن يتم تقييم الاستحقاق وفق مبادئ ومعايير واضحة، وألا تعتمد القرارات على العلاقات الشخصية، وأن تتم إدارة أموال الزكاة بطريقة مسؤولة، وأن تبقى معلومات المتقدمين سرية، وأن يحصل المستحقون على الدعم المناسب، وأن يطمئن المتبرعون إلى أن أموال الزكاة تتم إدارتها باعتبارها أمانة CRA. بالسجلات المالية والإدارية المناسبة وفقاً لمتطلبات الحوكمة الداخلية والقوانين الكندية ومتطلبات MCAPEI وستحتفظ وعند مشاركة المعلومات مع المجتمع بشكل عام، يجب الحفاظ على سرية هوية المستفيدين وظروفهم الشخصية

رسالة إلى مجتمعنا .

نريد من كل فرد في مجتمعنا أن يعرف أن طلب المساعدة من أموال الزكاة ليس أمراً يدعو إلى الخجل أو الإحراج. فالحياة تتغير، وقد تواجه الأسرة فقدان العمل، أو انخفاض الدخل، أو مصروفات طارئة، أو صعوبات في السكن، أو أي ظروف مالية أخرى. ولا ينبغي أن نشعر بالخجل من طلب المساعدة عندما نكون في حاجة حقيقية إليها. وكما يمكن لأي شخص التقدم للحصول على البرامج الحكومية أو برامج الدعم المجتمعي التي تنطبق عليه شروطها، فلا ينبغي أن نشعر بالحرر من التقدم للحصول على الزكاة إذا كنا نعتقد أننا مستحقون لها. وفي الوقت نفسه، فإن أموال الزكاة أمانة، ويجب على كل متقدم تقديم معلومات صحيحة وصادقة. لذلك، نشجع كل من يعتقد أنه قد يكون مستحقاً على تعبئة نموذج الطلب وترك مهمة تقييم الحالة للجنة الزكاة والتكافل والتضامن. ويجب ألا يعتمد القرار على معرفة الشخص بأحد أعضاء مجلس الإدارة أو اللجنة، وإنما يجب أن يعتمد على ظروف المتقدم والمعايير الإسلامية والتنظيمية المعتمدة. هدفنا واضح: ألا يتم تجاهل أي شخص مستحق، وألا يحصل أي شخص غير مستحق على أموال الزكاة بسبب النفوذ أو العلاقات أو التأثير الشخصي.

تطبيق السياسة .

تدخل هذه السياسة حيز التنفيذ اعتباراً من 10 سبتمبر 2026. ومن هذا التاريخ، تتم معالجة جميع طلبات الزكاة والمساعدة من خلال نظام التقديم والمراجعة الرسمي المنصوص عليه في هذه السياسة. ويهدف تطبيق هذا النظام إلى توفير الوضوح والعدالة والمساواة والاتساق والمساءلة والشفافية والثقة لجميع أفراد مجتمعنا. بالعمل باستمرار على تطوير وتحسين هذا النظام، مع المحافظة على مبادئ القرآن والسنة، والأمانة، والعدل، والرحمة، والسرية، MCAPEI وتلتزم واحترام الكرامة الإنسانية.

الخاتمة

تم وضع برنامج الزكاة والتكافل والتضامن لخدمة مجتمعنا وحماية حقوق وكرامة الأشخاص والأسر المحتاجة ونسأل الله ﷻ أن يعين ومجلس إدارتها ولجنة الزكاة والتكافل والتضامن والمتبرعين والمتطوعين وجميع أفراد المجتمع على القيام بهذه المسؤولية بأمانة وإخلاص وعدل ورحمة وشفافية

قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدِمُوا أَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ — سورة البقرة: 110

نسأل الله ﷻ أن يتقبل زكاتنا وصدقاتنا وجهودنا في دعم إخواننا وأخواتنا المحتاجين، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم آمين يا رب العالمين

ملاحظة: تُعد القوائم الواردة في هذه السياسة جزءاً من متطلبات التقييم والإدارة، ويجوز للجنة طلب معلومات إضافية عند الحاجة